

المبسوط في فقه الإمامية

[203] وعند الأكثر، وقال بعضهم فيه الغرة، والأول هو الصحيح لأننا تحققنا حيوته عقيب الضرب، وأنه مات من ضربه، لأنه لو لم يضربه ربما بقي وعاش فهو كما لو كان له ستة أشهر. إذا أُلقت من الضرب جنينا حيا ثم قتلته آخر ففيه مسئلتان إن كان فيه حياة مستقرة بعيش اليوم واليومين، فقتله آخر فعلية القصاص، إن كان عمدا، وإن كان خطأ فالدية على العاقلة والكفارة في ماله في الحالين، والضارب لا شيء عليه غير التعزير، لأن الألم لا يضمن بالمال. الثانية كانت فيه حياة مستقرة وكانت حركته حركة المذبوح، فالأول قاتل عليه الدية والكفارة، والثاني جان لا ضمان عليه، وعليه التعزير. فإن خرج حيا فقتله قاتل قبل العلم بأن الحياة مستقرة أو غير مستقرة فلا قود عليه لأننا لا نتحقق استقرار الحياة لكننا نوجب فيه الدية إن كان خطأ مخففة، وإن كان عمدا خطأ فمغلطة. إذا ضرب بطنها فألقت يدا وماتت ولم يخرج الجنين، ففيها الدية الكاملة، وفي الجنين الغرة، لأنها إذا أُلقت يدا كان الظاهر أنه جنا عليه فأبان يده وماتت من ذلك، وكان فيه الغرة، وهكذا إذا أُلقت يدين أو أربع أيد أو رأسين لا يحتمل أن تكون لحي واحد، فإنه قد يخلق هكذا، ويحتمل أن تكون لأخيه فإذا احتمل الأمرين فالأصل براءة ذمته، فلا يوجب عليه إلا ضمان جنين واحد. فإن ضرب بطنها فألقت يدا ثم أُلقت بعدها الجنين، لم يخل من أحد أمرين إما أن لا تزال وجعة ضمنية متألمة حتى أُلقت أو برئت ثم أُلقت فإن لم تزل ضمنية حتى أُلقت ففيه ثلث مسائل. إن أُلقت ميتا ففيه الغرة، يدخل أرش اليد فيها، وإن أُلقت حيا ثم مات عقيب السقوط ففيه الدية، ويدخل بدل اليد في الدية، وإن أُلقت حيا وعاش لم يضمن الجنين، ويكون عليه ضمان اليد وحدها، وكم يضمن؟ تسأل القوابل فإن قلن هذه